

1900 معلم تراثي مهدد بالزوال



صباحا 14/10/2012 12:00

أحياء بغداد تفقد هويتها والخانات والقصور القديمة تتحول إلى مخازن للبضائع

بغداد - عذراء جمعة

ينتابك شعور بألم لا يخلو من الامتعاض لدى تجوالك في أحياء بغداد القديمة، وأنت ترى التراث والمعالم التاريخية التي تهتم بها المراكز البحثية والجامعات في أقصى بقاع الأرض، وقد أصبحت اليوم عرضة للانحدار والانهيار في أية لحظة، دون أن تولي الجهات ذات العلاقة لذلك أدنى أهمية، سوى قوانين بالية تنقصها المتابعة والتطبيق، وإهمال لا أحد يعرف من يتحمل مسؤوليته.. دوائر تتصل عن مسؤوليتها، وأخرى تشكو ضعف التمويل.. وخلافات على مرجعية المؤسسات ذات العلاقة، وفي الجانب الآخر هناك ثروة في طريقها الى الزوال لا تحتل المزيد من الإهمال، بعد أن بدأت تفقد هويتها شيئاً فشيئاً وتتحول الى أماكن خربة لا يمكن إعادة الحياة اليها من جديد.

في منطقة الفضل، وهي احدى مناطق بغداد القديمة، استقبلنا حسين علي خضير على قارعة الزقاق الضيق حيث يقع بيته المشيد في عقد الستينيات، ظنا منه بأننا نشكل فريقاً من هيئة الآثار والتراث، لينقل لنا ما تتعرض له البيوت التراثية من خطر يهدد زوالها، لكن الأمر لم يختلف معه كثيراً عندما علم بأننا صحفيون، فبدأ يروي لنا تاريخ المنطقة التي تعد احدى المناطق الشعبية القديمة في بغداد، بينما كان يقودنا الى بيته حيث رأينا ما رأيناه.. كان الطابق الثاني للدار قد تهاوى بشكل كامل وتم هجره والسكن في الطابق الأرضي لا يمكن هدمه لأن ذلك يخالف القوانين، كون داره مصنفة ضمن المواقع التراثية، لكنه، -والحديث لخضير- فان الدار بقيت أشبه بالخربة فلا هو يستطيع ترميمها ولم تبادر الى ذلك الجهات المسؤولة المتمثلة بهيئة الآثار والتراث.

ويحمل عبد الوهاب العزاوي (70 عاماً) ذكريات كثيرة عن الأماكن التراثية في مدينة الفضل من خلال جوامعها والبيوت التي يعود بناؤها إلى أكثر من 150 عاماً وتحمل عدد من هذه البيوت النجمة اليهودية التي تعود إلى أصحاب الديانة اليهودية حيث كانوا يقيمون حينها وكانت هذه البيوت تعقد فيها الجلسات الأدبية والغنائية، وغنى فيها مطرب المقام محمد القنجي وعدد من مطربي المقام العراقي القدماء.

ويقول إن المعالم التي تشتهر بها المنطقة، والأحياء القديمة الأخرى في بغداد، باتت تواجه خطر الافول، دون أن تلتفت الجهات المسؤولة إليها، متجاهلة أهميتها بكونها هوية بغداد الحضارية.

ليست الفضل وحدها تعاني من الإهمال، إنما هناك عشرات الأحياء القديمة في بغداد ستواجه المصير نفسه ما لم تتدرك الجهات المعنية لانقاذ ما يمكن انقاذه من هذه المعالم التي تحكي كل واحدة منها حكاية عن تاريخ بغداد وحضارتها، فهناك شارع الرشيد في قلب بغداد، وأحياء الشوكة والكرادة والكاظمية والأعظمية وغيرها من المناطق التي بدأت تفقد هويتها ومعالمها.

ويبين رئيس لجنة السياحة والآثار في مجلس محافظة بغداد الدكتور عصام العبيدي، أن إدارة ومسؤولية الأماكن والبيوت التراثية سواء كانت ملكاً خاصاً أو عائدة للدولة تتحملها أمانة بغداد وهيئة الآثار والتراث.. ويضيف قائلاً: "من المفترض أن يكون مجلس المحافظة شريكاً مع أمانة بغداد في متابعة هذه القضية، لكن القانون رقم (21) لسنة 2008 الخاص بالمحافظات لم يعطنا الصلاحية الرقابية على عمل أمانة بغداد التي بقيت مرتبطة بمجلس الوزراء".

وحمل العبيدي أمانة بغداد مسؤولية التقصير والحفاظ على هذه الدور، بل أنها هي من تسهم أحياناً في تغيير معالم هذه المواقع من خلال منح أصحابها موافقات الترميم وتخصيصها لغير أغراضها.

كما حمل العبيدي وزارة السياحة والآثار إيجاد سياسة واضحة للحفاظ على الأماكن التراثية خاصة بعد ما أصبحت وزارة بحقيبة، ورصد تخصيصات مالية كافية لترميم الأماكن التراثية واستملاكها وتحويلها لتكون عوامل جذب سياحية كما موجود في بعض دول العالم.

مسؤولية مشتركة

ويعتبر الأمين العام لمجلس الوزراء علي العلق، أن مسؤولية الحفاظ على الأماكن التراثية مهمة مشتركة بين السياحة والثقافة وجهات أخرى، مكثفياً بالقول أنه تم تخصيص مبلغ لمشروع بغداد عاصمة الثقافة العربية وفيه جزء لصيانة الأماكن التراثية.

ضعف التخصيصات

المحطة التالية لـ(الصباح) كانت الهيئة العامة للتراث، إذ بينت الدكتورة فوزية مهدي المالكي، مدير عام الهيئة، أن مؤسستها تعمل وفقاً للقانون رقم (55) لسنة 2000 لإدارة ومتابعة الأملاك التي يقل عمرها عن (200) عام ولها قيمة تاريخية ودينية وثقافية وفنية ومعلن عنها في جريدة الوقائع العراقية أو كانت مسرحاً لحدث تاريخي مهم. وتضيف قائلة: "يتركز عمل الهيئة على مسح الأماكن التراثية لتسجيلها وتدوينها إضافة إلى المقتنيات والتحفيات والسجاد، وهذه تعد ضمن الأموال المنقولة، أما غير المنقولة فتوثق بالصور فقط".

وتكشف عن أن الهيئة لا تمتلك سوى (4) مواقع تراثية فقط، أما الأملاك الخاصة فتمثل 83 بالمائة من مجموع الأماكن التراثية المسجلة لدى الهيئة. وبشأن دور الهيئة في الحفاظ على هذه المواقع، تقول إن الهيئة تقوم حالياً بترميم الدار (4) و(9) في شارع الرشيد ودار رشيد عالي الكيلاني وبيت الوالي وساعة القشلة. ودعت المالكي الوزارات للتعاون مع الهيئة، مبيّنة أن "أغلب الوزارات تمتلك أماكن تراثية وعليها أن تخصص المبالغ اللازمة لترميمها على أن يكون تحت إشراف هيئة التراث كجهة رقابية ووضع خطة

الصيانة". وتقول المالكي ايضا: ان الهيئة تعمل على محاسبة المتجاوزين على الاماكن التراثية سواء كانت مؤسسات أو مواطنين من خلال انذارهم بترك المكان أو تغيير نوع العمل المقام عليه، وفي حال عدم الاستجابة تقوم الدائرة القانونية في الهيئة برفع دعوى قضائية، والقانون يحكم على المتجاوز بالسجن لمدة تصل الى (6) أعوام وغرامة (500) الف دينار .

وأوجزت المالكي أهم العقبات التي تواجه عمل الهيئة بعدم تعاون بعض الدوائر التي لها دور كبير في الحفاظ على الاماكن التراثية، وقلة التخصيصات المقررة للهيئة التي تمنعها من استملاك الاماكن التراثية، اضافة الى عدم تعاون المواطن مع فرق المسح ورفع التجاوزات، وكذلك غلق الكثير من البيوت التراثية من قبل اصحابها بسبب السفر، وازالة الاماكن التراثية في عهد النظام الدكتاتوري السابق ومنها في مدن العمارة وفي النجف والبيوت التراثية في الكرخ، وكذلك صعوبة وصول فرق المسح الى بعض المناطق بسبب عدم توفر الأمن، فضلا عن تجميد عدد من الأماكن التراثية التابعة الى الطائفة اليهودية من قبل وزارة المالية، ناهيك عن تأثير الحروب التي مرت بالبلاد وادت الى هدم عدد غير قليل من المواقع التراثية.

واشارت المالكي الى ان الخطط المستقبلية للهيئة تتمثل باقامة العديد من المتاحف التراثية في بغداد والمحافظات بالتعاون مع مجالس المحافظات ومن تخصيصات تنمية الاقاليم منها متحف رشيد عالي الكيلاني وثورة 1941، ومتحف الخان في النجف عن ثورة العشرين، ومتحف القنصلية اليونانية في البصرة ودار بدر شاكر السياب، فضلا عن متحف وتأهيل قلعة كركوك والقشلة، ومتحف بيت المقام في نينوى، ومتحف في مبنى السراي في الديوانية، فضلا عن متحف السوق الكبير في ميسان وكنيسة أم الأحزان والعزير، ومتحف خان الربيع في كربلاء، ومتحف لمقتنيات العائلة المالكة ومتحف لمقتنيات عبد الكريم قاسم، وفي الخطة المستقبلية في حال تسليمنا احد القصور الرئاسية فسيتم تحويله الى متحف لمقتنيات النظام الدكتاتوري ورئيسه.

أمانة بغداد

كما دافعت أمانة بغداد عن نفسها تهم اهمال المواقع التراثية، واكدت ان عملها في الحفاظ على الاماكن التراثية مواز لعمل هيئة التراث كونها من تصدر اجازات البناء والاضافة والترميم لأي عقار في بغداد، ومنها المواقع الأثرية.

ويقول في هذا الصدد الباحث التراثي في أمانة بغداد عادل عرداوي: ان عائدة الاماكن التراثية متعددة منها تعود لهيئة التراث ومنها أملاك خاصة أو تتبع الاوقاف الدينية، ومواقع أخرى تعود لأمانة بغداد التي تتولى ترميمها ومسؤولية الحفاظ عليها.

اضافة الى ذلك تقوم الامانة برسم الخطط بالتنسيق مع الدوائر ذات المساس المباشر بهذه المواقع كهيئة التراث ووزارتي السياحة والثقافة للحفاظ على التراث خلال أعمال الترميم وإعادة التأهيل، واقامة المعارض لحياء التراث من خلال المعارضات، كما تعمل امانة بغداد على منع التجاوزات على الاماكن التراثية وتقوم بانذار المخالفين، وفقا للعداوي.

ثقافة المواطن

اما وزارة الثقافة، فتحمل المواطن نفسه جزءا من المسؤولية في الحفاظ على الاماكن التراثية، اذ يقول محمد عبد الرزاق، وهو المفتش الاول في مكتب المفتش العام للوزارة: ان المواطن لا يمتلك ثقافة الحفاظ على ممتلكاته من الاثار والتراث والمخطوطات، موضحا ان الموروث التراثي يعاني في الوقت نفسه الكثير نظرا لضعف القوانين وضعف الرقابة، ما ادى الى تحول عدد من المعالم التراثية من بيوت وخانات وقصور الى مراكز تجارية ومخازن وبدأ الكثير منها يتهاوى لنقل المخزون، وأصبح شارع الرشيد الذي كان من أغنى الشوارع تراثيا من أضعفها الآن".

ويشير عبد الرزاق الى آخر احصائية للمواقع التراثية في عموم البلاد تعود الى العام الماضي، أظهرت وجود (1835) موقعا تراثيا قابلا للتغيير، كاشفا عن ان نينوى تعد من اغنى المحافظات بعدد المواقع التراثية بعد بغداد والتي تصل الى (536) موقعا، فيما

تعد الديوانية الأكثر فقرا في هذه المواقع التي يبلغ عددها (5) مواقع تراثية فقط. اما في بغداد فهناك (658) موقعا تراثيا منتشرة بين جانبي الكرخ والرصافة، بحسب المتحدث، الذي يرى بأن "العراق يحتاج الى برنامج جديد للحفاظ على المواقع التراثية الموجودة بتضافر جهود جميع الجهات ذات العلاقة ومنظمات المجتمع المدني".